هدف إسرائيل تصفية «حق العودة»

علي جرادات

صار يقيناً أن تصفية جوهر القضية الفلسطينية، حق عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية، هو جوهر المخطط «الإسرائيلي» بشقيه السياسي، «إدارة المفاوضات لأجل المفاوضات»، والميداني، «تصعيد وتيرة مصادرة الأرض واستيطانها وتهويدها»، يؤكد ذلك إصرار حكومات «إسرائيلية» سابقة، وبصورة أشد «حكومة المستوطنين» الحالية، على مطلب الاعتراف بكيانها غير محدد الحدود «دولة للشعب اليهودي». بل زاد نتانياهو مؤخراً الأمر وضوحاً عندما دعا الرئيس الفلسطيني إلى إلقاء كلمة أمام أعضاء «الكنيست» للاطمئنان على إقرار الفلسطينيين بـ «الروابط التاريخية بين الشعب اليهودي وأرضه منذ أربعة آلاف سنة». أما رمز التطرف الصهيوني، ليبرمان، العائد لتوه إلى وزارة الخارجية، فقد أعلن مجدداً أن «السلام ممكن بتوفير الأمن لـ «الإسرائيليين» مقابل توفير الاقتصاد للفلسطينيين». ماذا يعني هذا الكلام؟

إن حماية، والدفاع عن جوهر القضية الفلسطينية لا يلبيه الرد السياسي التكتيكي فقط، «داخل غرف التفاوض أو خارجها»، بل العمل على إعادة بناء المشروع الوطني بعد أن فككت عناصره عشرون عاماً من المفاوضات العبثية، أي إعادة تظهير الحقوق التاريخية والغاية الجامعة ممثلة بدولة فلسطين الديمقراطية الحل النهائي الوحيد للصراع والتناقض مع المشروع الصهيوني، إنما من دون الوقوع في المفاضلة أو المقابلة بين هدف النضال لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة والعودة، «البرنامج المرحلي»، وبين هدف النضال من أجل الحل النهائي والشامل، ومن دون دحر حق العودة المستهدف بوصفه «قنطرة الربط» بين هذين الهدفين: الحقوق الوطنية الراهنة والحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني في الوطن والشتات، ومن دون نسيان أنه حتى تحقيق دولة فلسطينية مستقلة وسيدة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 عبر المفاوضات الجارية في ظل موازين القوى القائمة ومشروع التسوية الأمريكي المطروح صار ضرباً من الخيال، بل كان غير ممكن أصلاً خارج المقاومة الرافعة الأساسية لتحقيقه.

هنا يتضح أن تراجعات الحالة الفلسطينية وانتباساتها ومفارقاتها التي تلقي بظلالها السلبية والخطرة على أبعاد إدارة الصراع مع العدو الصهيوني ومقتضياته، وطنياً وقومياً ودولياً، هي، أيضاً، وليس الظروف المجافية فقط، ما يحبط إعادة تأصيل إدارة الصراع كما هو في الواقع. والمفارقة الأساسية والمفتاحية هنا هي: بينما كانت الثورة الفلسطينية المعاصرة، عموماً، والانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى عام 1987 خصوصاً، ملهماً أساسياً للشباب العربي في إطلاق انتفاضات شعبية أبهرت العالم، نجد أن الحركة الوطنية الفلسطينية تزرع الإحباط في أوساط الشباب الفلسطيني والجماهير الفلسطينية بفعل انقساماتها واحتراب طرفيها الأساسيين على «سلطة» نشأت أصلاً محدودة ومكبلة بقيود والتزامات سياسية وأمنية واقتصادية ثقيلة، وأنجبت فساداً سياسياً ومالياً وإدارياً وثقافياً، وعمقت المراهنة على خيارات لم تتحقق فيما تتقلص التربة تحت أقدام الفلسطينيين جراء سعار المصادرة والاستيطان والتهويد، عدا ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات من تنكيل واستباحة غير مسبوقين. وتلك نتيجة طبيعية لسبب أن النخب القيادية الفلسطينية لم ترتق إلى مستوى استعداد الشعب الفلسطيني وهمومه وطموحاته والمخاطر المحدقة بجوهر قضيته وحقوقه، ولم تستجب لمطالبه بإنهاء الانقسام وبلورة الاتفاق أو التوافق على استراتيجية وطنية شاملة تعيد قطار النضال الوطني إلى سكته الحقيقية بعد أن حاد عنها طرفا الانقسام: الأول، قيادة «فتح»، بمواصلة المراهنة على مفاوضات عبثية لم تفض، رغم عشرين منها، إلا إلى المزيد من الضغوط الأمريكية ووعودها. والثاني، قيادة «حماس»، بمواصلة التمسك باختياراتها الأيديولوجية «الإخوانية» الفاشلة والخطرة على القضية الوطنية والديمقراطية الفلسطينية.

في التشخيص أعلاه لواقع الحركة الوطنية الفلسطينية، يكمن سر مفارقة ألا تستفيد القضية الفلسطينية من التحولات الكبرى على الصعيد الدولي. فاحتراب طرفي الانقسام الفلسطيني على التمثيل، وعلى «سلطة» يتحكم فيها الاحتلال هو ما يحول دون توظيف هذه التحولات لمصلحة القضية الوطنية، ذلك رغم أن وجهتها، «التحولات»، تعطي فرصة واقعية لذلك، فعالم القطب الواحد ينسحب من الواجهة لجهة حالة جديدة يصبح فيها حليف «إسرائيل» الاستراتيجي الثابت، الولايات المتحدة، قوة عظمى بين قوى أخرى تنافسها بقوة في ظل ما تعانيه من أزمة اقتصادية بنيوية متفاقمة، ومن فشل متتابع لحروبها ولسياساتها الدولية على وقع حركات الشعوب التي انفتح أمامها، بما فيها الشعب الفلسطيني، الباب واسعاً لتحديد خياراتها السياسية والاجتماعية بنفسها.

وفي التشخيص أعلاه يكمن أيضاً سر مفارقة ألا تستفيد القضية الفلسطينية من تحولات الحراك الشعبي العربي الذي يشكل في جوهره العام حالة استفاقة من سبات طويل، تعزز الأمل بالتغيير الوطني والديمقراطي الاجتماعي والسياسي، رغم كل محاولات اجهاضه وحرف مساره عن أهدافه الحقيقية. فهذه المحاولات لن تقوى في التحليل الأخير على تفريغ أجندته بشكل تام ودائم من الهموم والقضايا القومية، وأولاها القضية الفلسطينية. فهذه القضايا حالة موضوعية تفرض نفسها مع تطور الأحداث والتفاعلات الداخلية، ما يستدعي أن يكف طرفا الانقسام الفلسطيني عن توظيف هذا الحراك لمصالح فئوية خاصة وضيقة، وعن الظن أن ما يجري من صيرورة تغيير تاريخية في الوطن العربي هو ظرف مجاف دائم للقضية الوطنية الفلسطينية، لأنهما بهذا التوظيف البائس وذاك الظن الخاطئ إنما يلمحان تناقضات الحراك الشعبي العربي لمحاً ولا يتعمقان في مركباتها وعلاقاتها التي تبين أن فلسطين الحاضرة في وجدان الجماهير العربية ستصبح عاجلاً أو آجلاً مهماز حراك جديد وحقيقي، خاصة مع تدخلات الكيان الصهيوني وحلفائه في التحولات العربية التي أظهرت الدور الاستثنائي لقطاع الشباب كقوة محركة للتغيير من خارج الأطر الحزبية نسبياً. وهو ما يملي على قيادة طرفا الانقسام، «فتح» و«حماس»، إدراك عمق التحولات الدولية والقومية وما فتحته من فرص واقعية لإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة من خلال إنهاء الانقسام، وصياغة برنامج وطني موحد يربط بين المرحلي والنهائي من الأهداف والحقوق الفلسطينية، والتركيز عل التناقض – الصراع – الرئيسي والمفتوح مع عدو ذي طبيعة استعمارية استيطانية إجلائية. وكل ذلك في إطار إعادة توتير قوس الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرته على المقاومة بالمعنى الشامل للكلمة في محطة تحولات عربية وإقليمية ودولية تاريخية وحاسمة يعمل قادة «إسرائيل» في السر والعلن على استغلالها لتصفية القضية الفلسطينية، وجوهرها حق العودة.

عن «الخليج» الإماراتية

مع الوزير ظريف.. جيراننا مشكلتنا

عبدالله بن بجاد العتيبي

تحت عنوان «جيراننا أولويتنا» كتب وزير الخارجية الإيراني محمد ظريف مقالا، نشر في هذه الصحيفة الخميس الماضي، لم يكن ظريفا في مضمونه وإن حاول تغطيته ببلوماسية ولغة ناعمة، ولكن النتيجة في النهاية أن الوزير قد تعمد عرض مغالطات سياسية على أساس أنها حقائق ثابتة.

ليس من حق أحد الحكم على نوايا الوزير في مقالته والأفكار التي حوتها ودعوات التقارب التي دعا إليها، ولكن يمكن الحكم على سياسات الجمهورية الإسلامية في إيران منذ قيامها وإلى اليوم ومحاكمة هذه السياسات والتساؤل المشروع عن حجم التناقض بين استراتيجيات إيران المعادية لدول الخليج وبين ما جاء في مقال الوزير.

واحد من أهم مقاطع المقالة المعبرة هو قوله: «جميعنا لديه مصلحة في منع حالة التوتر في المنطقة، والحد من التطرف والإرهاب، وتعزيز التوافق بين مختلف المذاهب الإسلامية، والحفاظ على سلامة أراضينا، وضمان استقلالنا السياسي، وضمان التدفق الحر للنفط، وحماية بيئتنا المشتركة»، وهذا المقطع يصلح لاستعراض سياسات دولته المعادية لدول الخليج، فحالة التوتر في المنطقة قادتها الثورة الإسلامية في إيران منذ الخميني ومبدأ «تصدير الثورة» الذي أنتج حرب السنوات الثماني مع العراق، ومحاولات اختراق وتخريب لم تنقطع لدول الخليج، وعليك أن تتذكر أيها الوزير أن دول الخليج لم تعلن يوما عن «تصدير ثورة» تستهدف إيران.

إن سياسات إيران تجاه دول الخليج العربي هي التي جعلت «جيراننا مشكلتنا» ويمكن وضع تلك السياسات في ستة محاور:

الأول: استهداف بعض الدول العربية عبر استخدام الطائفية كسلاح سياسي وشحن الشيعة العرب ضد دولهم سياسيا وأمنيا، وما جرى في العراق بعد 2003 وما يجري في سوريا اليوم ما هو إلا مؤشر على حجم السياسات الموغلة في عدائيتها والمعبرة عن طموحات النفوذ والتوسع على حساب الدول العربية. والطائفية فتنة سيكتوي بها الجميع ولن تسلم من تبعاتها إيران.

الثاني: خلق جماعات مسلحة شيعية والتعاون مع جماعات العنف الديني السنية. في الجماعات المسلحة الشيعية يكفي نموذجا حزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن، وفي جماعات العنف الديني يكفي التحالف مع تنظيم القاعدة الأم وبعض فروعه المنبثقة عنه التي كانت تخطط وتدير عملياتها ضد دول الخليج من إيران منذ سيف العدل إلى صالح القرعاوي.

الثالث: محاولات انتهاك السيادة الوطنية لدول الخليج، ومن ذلك احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، والتصريحات السياسية المتتالية التي تسعى للانتقاص من سيادة مملكة البحرين على أراضيها. وكذلك خلايا التجسس والتخريب التي جرى اكتشافها تباعا في بعض دول الخليج، والقادمة من إيران.

الرابع: اقتصاد دول الخليج العربي قائم في الأساس على تصدير النفط وتأمين نقله للعالم، وأكبر من يهدد المصدر الرئيس لاقتصادات الخليج هي دولة إيران منذ الألغام البحرية في الثمانينات وصولا إلى التهديد بإغلاق مضيق هرمز وإغراق بعض السفن فيه في العشرية الثانية من القرن الجديد، وهي سياسة لا يمكن أبدا وصفها بحسن الجوار.

الخامس: سباق التسلح الذي أطلقته إيران في المنطقة وكان على دول الخليج أن تحمي نفسها من خطر كبير بهذا الحجم، إنّ عبر صفقات التسلح الكبرى التي أبرمتها وإن عبر التحالفات الدولية، درءا لأي مخاطر وحماية للسيادة الوطنية.

السادس: المشروع النووي الإيراني، ومشكلة دول الخليج مع هذا المشروع تختلف عن مشكلة الدول الغربية في أمرين: أولهما: أن دول الخليج ستكون مجبرة في حال أنتجت إيران قنبلة نووية على امتلاك واحدة بالمقابل، وهذا أمر لا تريد دول الخليج الاضطرار إليه؛ لأنها تدعو دائما لإعلان المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وثانيهما: الخطر البيئي الذي تشكله المواقع النووية الإيرانية في بوشهر وغيره، وهو خطر يشكل تهديدا حقيقيا على السلامة البيئية لدول الخليج؛ نظرا لقرب المسافة وتضعضع العناية وشروط السلامة في تلك المواقع جراء العقوبات الدولية.

المشكلات الخمس الأولى هي مشكلاتنا معكم يا معالي الوزير، والدول الغربية تشترك معنا في السادس وفق التفريق أعلاه، والسؤال هو ماذا لدى إيران إن أرادت بناء الثقة من جديد مع دول الخليج لتقدمه في هذه الملفات الشائكة والمعقدة؟ هل يريدنا الوزير أن نصدق أن كل هذه السياسات يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها؟ وما الضمانات التي يمكن أن تقدمها إيران لإظهار حسن نواياها؟

أيها الوزير إن المقترحات التي طرحتها والنوايا التي عبرت عنها لا تعني شيئا أمام قراءة التاريخ والواقع في مواقف دولتكم ضد دولنا، وحين كتبت أنه قد «أعرب بعض أصدقائنا في دول الجوار عن مخاوفهم من أن هذا الانفتاح «يقصد مفاوضات جنيف بين دول 5+1 وإيران» قد يجري على حساب مصالحهم» كان عليك كدبلوماسي أن تسأل نفسك: من المسؤول عن الشعور العميق لدى دول الخليج بعدم الثقة في الجمهورية الإسلامية؟

وبعد الاستعراض السريع لمشكلات دولنا مع دولتكم يحق لنا أن نتساءل عن حجم المصداقية في قولكم: «نحن نعلم أنه لا يمكن أن نعزز مصالحنا على حساب الآخرين»، خصوصا أن كل طموحات دولتكم في التوسع والنفوذ وبسط الهيمنة بشتى الطرق لا تستهدف دول آسيا الوسطى على سبيل المثال، بل هي مركزة على الدول العربية ودول الخليج.

أمر آخر يا معالي الوزير، فلئن كانت مسؤوليتكم عن بعض تنظيمات القاعدة التي نشرت الخراب لدينا وعن حرب الحوثيين ضد السعودية؛ مسؤولية غير مباشرة، فإن ولوغكم في دم الشعب السوري بشكل مباشر وكثيف عبر دعم نظام الأسد بالسلاح والمال والرجال، ومشاركة أتباعكم من حزب الله وكتائب الفضل بن العباس، والجنود الإيرانيين أنفسهم، أمر لا يمكن لأي دولة عربية أن ترضاه لشعبها أو لأشقائها، وموقفكم من الأزمة السورية سيبقى طويلا في الذاكرة.

أخيرا، فإنه وإن لم يكن مقال معاليكم ظريفا فليس أقل ظرافة إلا تصريح المرشد الأعلى علي خامنئي المنشور في اليوم نفسه، والذي يؤكد فيه «أن المباحثات بين إيران والوفد الدولي تتمحور حول القضايا النووية لا غير»، وتناسى مشكلاتنا. يا معالي الوزير، قبل أن تطرح صيغا للتعاون المشترك فإن عليك أن تستعيد الثقة أولا.

عن صحيفة «الشرق الاوسط»

طرد السفير التركي من القاهرة

طارق الحميد

أخيرا كشرت مصر عن أنيابها واتخذت موقفا حاسما ضد الحكومة التركية التي تمادت مطولا في الشأن الداخلي المصري، وذلك من خلال طرد السفير التركي من القاهرة، واستدعاء السفير المصري من أنقرة، وتخفيض العلاقات بين البلدين إلى مستوى القائم بالأعمال.

وبالطبع، فإن توتر العلاقات بين مصر وتركيا ليس بالأمر المرغوب، ولا هو بالجيد لمنطقتنا المتوترة أساسا في كل اتجاه، لكن لا شك أن القرار المصري غير مستغرب، خصوصا أن المواقف التركية المعادية لمصر ما بعد 30 يونيو، والداعمة للإخوان المسلمين، قد تجاوزت كل الحدود، وعلى وجه التحديد تصريحات ومواقف رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان الذي لم يوقر أحدا في مصر، حتى شيخ الأزهر! والقصة ليست قصة تصريحات هنا أو هناك، بل هي أخطر من ذلك بكثير، ولذا فقد كان لافتا ومهما ما ورد في بيان القرار المصري حول طرد السفير التركي، حيث أشار البيان إلى أن القيادة التركية «أمعنت في مواقفها غير المقبولة وغير المبررة بمحاولة تأليب المجتمع الدولي ضد المصالح المصرية»!

وهذا الاتهام هو أخطر ما فعلته الحكومة التركية «الأردوغانية» ضد مصر ما بعد 30 يونيو، وقد سمعت منذ أشهر من مسؤولين عرب على اطلاع بالملف المصري أن حجم التحركات التركية المؤلبة ضد مصر في المجتمع الدولي كبيرة ومؤثرة على الجهود المبذولة لتجنيب مصر العقوبات الدولية الفردية، أو الجماعية. ومن المعروف طبعا أن لدى إخوان تركيا تحركات واسعة في واشنطن، مما سهل فتح الأبواب هناك لإخوان مصر، وليس بعد الإطاحة بمرسي بل قبل رحيل نظام مبارك بفترة طويلة، خصوصا أن الرئيس أوباما كان يرى في النموذج التركي، أو قل «الأردوغاني»، النموذج المثالي للمنطقة، أي قبول الإسلاميين العرب بالديمقراطية، والعمل السياسي السلمي، على غرار ما فعله إخوان تركيا. وفي ذلك بالطبع تبسيط، وتجاهل لمعطيات مختلفة ضمنت عدم انحراف إخوان تركيا كما فعل إخوان مصر، وأهم تلك الضمانات التركية بالطبع هو الجيش التركي الذي يخشاه أردوغان صاحب الموقف الحاد جدا ضد الجيش المصري، وذلك خشية أن يكون القبول الدولي بما فعله الجيش المصري بمرسي محفزا للجيش التركي ضد أردوغان، خصوصا بعد مظاهرات «تقسيم» في تركيا.

وبالطبع، فإن طرد السفير التركي من مصر ليس بالموقف السياسي فحسب، بل هو صفعة أيضا للإخوان المسلمين في مصر، وإعلان واضح عن قوة النظام المصري الجديد، خصوصا أن السفارة التركية، ومنذ رحيل مبارك، كان لها تأثير مهم وكبير يفوق حتى تأثير السفارة الأميركية. ومن ثم، فإن طرد السفير التركي من مصر هو رسالة مهمة للسيد أردوغان، مفادها أن عهد الإخوان قد انتهى في مصر، والمنطقة، وأن النظام المصري الجديد بات قويا. وعليه، فإن السؤال الآن هو: هل يعتبر البعض من مناصري الإخوان بعد طرد السفير التركي من القاهرة، أم أن الدور سيكون قريبا على سفير آخر؟

عن «الشرق الأوسط السعودية»

نتانياهو وحيداً ضد اتفاق مع إيران

رندة حيدر

لم ينجح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في اقناع زعماء الدول الكبرى بضرورة عدم تخفيف العقوبات على إيران في مقابل تجميد برنامجها النووي مدة ستة اشهر. فقد حاول اقناع الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند بذلك، لكنه لم يفلح على رغم الحفاوة البالغة التي استقبل بها هولاند في إسرائيل، والمبالغة التي اظهرها نتانياهو في التعبير عن تقديره للموقف الصارم الذي وقفته فرنسا في جولة المحادثات النووية السابقة مع إيران. والواقع ان اغداق نتانياهو الثناء على ضيفه الفرنسي كان موضع تهكم من الاعلام الإسرائيلي الذي اعتبره سلوكاً سياسياً غير حكيم من جانب نتانياهو غايته اغاظة إدارة أوباما، وذهب بعض المعلقين الإسرائيليين الى حد اتهام نتانياهو بتعريض العلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة للخطر من أجل تحالف مع فرنسا التي لا يمكن في نظرهم الاعتماد عليها.

وها هو نتانياهو اليوم في موسكو يحاول أيضاً اقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوجهة نظره ولكن من دون جدوى، وذلك لسبب اساسي هو ان حماسة الروس للاتفاق مع إيران تفوق حماسة الدول الاخرى، كما ان العلاقة بين إسرائيل وروسيا في الاشهر الاخيرة مرت بكثير من التوتر بسبب معارضة إسرائيل تزويد الروس سوريا منظومات صاروخية متطورة ترى إسرائيل انها تشكل خطراً عليها وتقلص هامش المناورة لسلاح الجو الإسرائيلي، وكذلك بسبب اقدام إسرائيل اكثر من مرة العام الماضي على شن هجمات على مخازن صواريخ متطورة روسية الصنع داخل الاراضي السورية.

في هذه الاثناء، يستمر الفتور في العلاقة بين إسرائيل وإدارة أوباما بسبب الحملة التي شنتها أوساط نتانياهو على مواقف هذه الإدارة التي تعتبرها إسرائيل متساهلة مع إيران، والاتهامات الإسرائيلية بان أوباما يرغب في التوصل الى اتفاق سريع مع إيران ويعرض لخطر الانهيار الضغوط الديبلوماسية على إيران، وانه تنكر لكل وعوده لإسرائيل بالوقوف الى جانبها، ومنع إيران بشتى الوسائل من الحصول على قدرة نووية عسكرية.

وفي اطار الحملة التي يشنها نتانياهو على الاتفاق مع إيران، تصاعدت من جديد أصوات مسؤولين عسكريين سابقين مقربين من نتانياهو تحدثت عن امتلاك إسرائيل القدرة على شن هجوم عسكري وحدها على المنشآت النووية الإيرانية، وعن ان إسرائيل غير ملزمة اتفاقاً سيئاً مع إيران.

ويغض النظر عما ستسفر عنه المحادثات الدائرة حالياً مع إيران، واضح اليوم ان إسرائيل لم تعد تملك القدرة على خوض هجوم عسكري على إيران، كما ان قدرتها على تعطيل الحل الديبلوماسي محدودة للغاية، لذا فان اقصى ما يتطلع اليه نتانياهو الآن هو تحسين شروط الاتفاق فقط لا غير.

عن «النهار» اللبنانية